# خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة

# خارطة طريق القطاع المالي المغربي لتطوير مالية مستدامة في إفريقيا

بنك المغرب BANK AL-MAGHRIB
acaps
الهيئة المغربية لسوق الرساميل
Ministère de l'Economie et des Finances
CASABLANCA FINANCE CITY
Casablanca Stock Exchange
الجامعة المغربية لشركات التأمين و إعادة التأمين FEDERATION MAROCAINE DES SOCIETES D'ASSURANCES ET DE REASSURANCE
GPBM

# خارطة طريق
# من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة

# خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة

تم إعداد هذه الوثيقة بتنسيق من بنك المغرب ومساهمة:

- الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- هيئة القطب المالي للدار البيضاء؛
- بورصة الدار البيضاء؛
- المجموعة المهنية لبنوك المغرب؛
- الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

**أكتوبر 2016**

# ملخص

انخرطت المملكة المغربية خلال العشريتين الأخيرتين في مقاربة إرادية للتنمية تركز على تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وقد كرس الدستور الجديد لسنة 2011 التنمية المستدامة باعتبارها حقا لجميع المواطنين.

وفي إطار عزمه على حماية المناخ، اتخذ المغرب العديد من المبادرات، نسرد منها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط الاستثمار الأخضر، والقانون المتعلق بالنفايات البلاستيكية. كما أطلق مشاريع كبرى في مجالات حيوية مثل الطاقات المتجددة، والفلاحة، والسياحة، والنقل، بغية تجسيد تشبته الشديد بمبدأ الاستدامة.

وبفضل خبرته المكتسبة في هذا المجال، كان المغرب من بين البلدان الأولى التي قدمت مساهمتها المحددة على الصعيد الوطني، في إطار الدورة 21 لمؤتمر الأطراف المنعقد في باريس، التي تسعى إلى تخفيض إصدارات الغاز المسببة للاحتباس الحراري إلى 32% في أفق 2030، بمبلغ إجمالي قدر في 45 مليار دولار أمريكي.

ويستدعي تنفيذ هذا التعهد تعبئة قوية لمجموع الفاعلين في المجتمع المغربي، وأولهم مجموع القطاع المالي، المطالب بتمويل ودعم الانتقال نحو اقتصاد أكثر استدامة، لاسيما من خلال مشاريع التخفيف من تأثير الكربون الذي يتسبب فيه الاقتصاد الوطني، وتلك المتعلقة بالملاءمة مع التغير المناخي، والاستثمار في أصول أقل ضررا للبيئة، والمشاركة بقدر أكبر في التوعية بالانشغالات البيئية والاجتماعية وبالتالي، النهوض بالممارسات الجيدة.

وباعتبارها مصدرا للتمويل والاستثمارات، تلعب مؤسسات الائتمان وشركات التمويل والوحدات المتدخلة على مستوى سوق الرساميل، دورا رئيسيا من خلال عرض أدوات ومنتجات مستدامة أو "خضراء" لتمويل مشاريع التنمية المستدامة.

ويجب أن تستند المالية المستدامة إلى منظومة لتدبير المخاطر البيئية، والاجتماعية وتلك الخاصة بالحكامة، تكون قادرة على رصد المخاطر وقياس تأثيرات المشاريع التي يتم تمويلها على البيئة وتتبع التدابير التصحيحية التي يتعين على أصحاب هذه المشاريع تنفيذها. ويجب أن تمكن هذه المنظومة أيضا من تحديد حجم تأثير الكربون الذي تتسبب فيه محافظ الأصول التي تحوزها الوحدات المالية بغية اتخاذ تدابير تصحيحية لتقليصها.

وتلعب هذه المؤسسات المالية، بصفتها مستشارة، دورا في توعية وتثقيف الفاعلين الاقتصاديين بشأن الانشغالات البيئية والاجتماعية وتلك الخاصة بالاستدامة. وبغية ذلك، يتعين أن تكون مثالا يقتدى به في هذا المجال من خلال تشجيع بروز ثقافة داخلية حقيقية خاصة بالمخاطر البيئية والاجتماعية وعبر التواصل بانتظام بشأن التدابير المتخذة في هذا المجال.

وللسلطات المشرفة على القطاع المالي قدر من المسؤولية في نجاح الانتقال نحو اقتصاد أكثر استدامة باعتماد التدابير التنظيمية و/أو التحفيزية الملائمة التي تشجع الامتثال المنسق والتدريجي للقطاع المالي المغربي لمتطلبات التنمية المستدامة.

ووعيا منها بهذه الإشكالية، شرعت عدة مؤسسات بنكية ومالية مغربية، منذ بداية الألفية الثانية، في أخذ التحديات البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار عند إعداد مساطر وطرق عملها الداخلية. فقد تبنت بعض هذه المؤسسات مبادئ الاستثمار المسؤول و/أو طورت منتجات خاصة من أجل مرافقة المقاولات المنخرطة في عملية التنمية المستدامة. إلا أن الوعي بهذه القضية والعمل على تجسيد هذا الوعي باتخاذ تدابير ملموسة يتم بوتيرات متباينة.

ومن المهم اليوم وضع الأسس لخارطة طريق حقيقية لملاءمة القطاع المالي، بجميع مكوناته، مع رهانات التنمية المستدامة. فالنجاح في رفع التحدي الذي تواجهه مملكتنا للانتقال نحو اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون رهين بهذه الرؤية الشاملة والمنسقة والموحدة.

ولتعزيز الفعالية والاستدامة، من الضروري تشجيع نموذج مالي شمولي يمكن مجموع الساكنة، رجالا ونساء وشبابا ومقاولات، من الاستفادة من خدمات مالية مستدامة ومبتكرة ذات جودة عالية وبثمن مناسب، تستجيب لحاجياتهم وتلائم أنشطتهم المدرة للدخل.

ومكنت عملية التشاور والتبادل الهامة التي شاركت فيها الأطراف المعنية، والفاعلون، والجامعات المهنية والسلطات التنظيمية، بمبادرة خاصة من اللجنة العلمية للدورة 22 لمؤتمر الأطراف، من رسم المعالم الرئيسية لخارطة طريق هذه، التي تأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات على الصعيد الدولي وتتمحور حول 5 مواضيع رئيسية:

- توسيع مجال الحكامة المبنية على المخاطر لتشمل المخاطر الاجتماعية والبيئية؛
- تطوير أدوات ومنتجات مالية مستدامة؛
- تعزيز الإدماج المالي كوسيلة للتنمية المستدامة؛
- تعزيز القدرات في مجال المالية المستدامة؛

- الشفافية وانضباط السوق

وتماشيا مع التزام المغرب المؤكد بالنهوض بعلاقات التعاون الإقليمي جنوب–جنوب، وبفضل الحضور القوي للقطاع المالي المغربي في إفريقيا وكذا توفر المغرب على مركزه المالي "القطب المالي للدار البيضاء"، تتضمن خارطة الطريق هذه بعدا إفريقيا يحث على بزوغ مالية خضراء على الصعيد القاري.

وتستند خارطة الطريق إلى رؤية اقتصادية وسياسية أوسع تلعب فيها السلطات العمومية دورا رئيسيا باعتماد تدابير من شأنها النهوض بمجموعة من المشاريع الخضراء وتشجيع تطوير منتجات مالية مستدامة جذابة. وتهدف إحدى التدابير الرئيسية المقترحة في هذا الإطار إلى إدماج البعد البيئي تدريجيا داخل عرض الدعم العمومي المقدم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال صناديق الضمان وصناديق التمويل المشترك. والهدف منها هو دعم المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الأخضر ومشاريع الملاءمة مع التغيرات المناخية التي قد تثقل كاهل ميزانيات المقاولات وتشجيع المقاولات التي انخرطت في التدبير البيئي والاجتماعي.

## ملخص التدابير المقترحة

### المحور 1: حكامة المخاطر الاجتماعية والبيئية

| سوق الرساميل | قطاع التأمينات | القطاع البنكي |
|---|---|---|
| ميثاق المالية المستدامة | | |
| • المصدرون الذين يطرحون أسهمهم للتداول العام: إدماج بعد الاستدامة داخل نموذج الحكامة وإنجاز حملة تواصلية بشأنه.<br>• شركات تدبير الأصول: تقييم تأثير الكربون الذي تتسبب فيه الصناديق التي يتولون تدبيرها | • توظيف 6 ملايير درهم من الأصول تحت بند تدبير "الأصول الخضراء"، في أفق 5 سنوات<br>• تقليص تأثير النشاط المرتبط بالقطاع على البيئة. | • إدماج عوامل الاستدامة داخل أنظمة التصنيف الداخلي للبنوك<br>• تحديد خطر الكربون الخاص حفظة الأصول وتقييم تأثيراته |

### المحور 2: منتجات/أدوات مالية مخصصة للتنمية المستدامة

| سوق الرساميل | قطاع التأمينات | القطاع البنكي |
|---|---|---|
| اعتماد تعريف مشترك للمشاريع /الأصول/ الأدوات الخضراء | | |
| • إحداث وسائل استثمارية متخصصة لتعبئة الادخار موجهة للمستثمرين في التنمية المستدامة<br>• تشجيع إصدار سندات خضراء | • تطوير منتجات توفير خضراء: الهدف هو 500مليون درهم/السنة<br>• توسيع العرض المتعلق بتغطية المخاطر المناخية<br>• تطوير منتجات جديدة لتأمين المخاطر البيئية | • تعبئة موارد خضراء (أموال دولية، إصدار سندات خضراء..)<br>• تطوير منتجات توفير خضراء وعروض تمويلية خاصة<br>• عند الحاجة، وضع آلية لإعادة تمويل القروض الموجهة للمشاريع المقبولة |

## المحور 3: تعزيز الإدماج المالي

| سوق الرساميل | قطاع التأمينات | القطاع البنكي: مقدمو خدمات الأداء |
|---|---|---|
| • تقليص الفجوات بين الفئات<br>• تبني استراتيجية وطنية للإدماج المالي | | |
| | | • تطوير إدماج مالي رقمي |

## المحور 4: تعزيز القدرات

| القطب المالي للدار البيضاء | سوق الرساميل | قطاع التأمينات | القطاع البنكي |
|---|---|---|---|
| • توسيع نطاق عمل الجمعية المغربية للثقافة المالية ليشمل الانشغالات البيئية والمالية المستدامة<br>• تفعيل برامج تكوينية لفائدة المستخدمين من أجل تحسيسهم بتحديات التنمية المستدامة وتقوية فهمهم وتقديرهم للمخاطر الكامنة. | | | |
| • إدماج وحدات تكوينية في مجال المالية الخضراء داخل أكاديمية القطب المالي للدار البيضاء.<br>• تنظيم ورشات والمؤتمرات لفائدة المقاولات العضوة في النظام البيئي للقطب المالي للدار البيضاء وغيره | • تطوير سبل أخرى للتحسيس بالانشغالات البيئية<br>• إدماج التنمية المستدامة ضمن مجموعة المعارف الدنيا اللازم توفرها لدى المهنيين<br>• تطوير وحدات للتعلم عن بعد موجهة للعموم | | |

## المحور 5: الشفافية وانضباط السوق

### سوق الرساميل

- المصدرون: اشتراط مذكرة تتعلق بالتأثير البيئي والمجتمعي للنشاط الممارس. وسيتم لاحقا تعميم هذا الإجراء على جميع المقاولات التي تطرح أسهمها للتداول العام.
- صياغة دليل لفائدة المصدرين لإعداد مصدري السندات الخضراء وكذا التواصل بشأن استعمال الأموال وتأثيره..
- مسيرو الأصول: إدخال متطلبات جديدة خاصة بالمعلومات والشفافية البيئية والاجتماعية.
- وضع مؤشر (ESG) "مسؤولية بيئية، واجتماعية وخاصة بالحكامة"

### القطاع البنكي

- إصدار تقرير خاص بسياسات الاستدامة، لاسيما الطريقة التي يأخذ بها قرار منح القروض بعين الاعتبار المعايير الاجتماعية، والبيئية والخاصة بالحكامة، وكذا الوسائل المستعملة للمساهمة في التمويل المستدام.

## 1. السياق الدولي

منذ السبعينات، أصبح الحفاظ على البيئة قضية ذات أهمية بالغة على المستوى الدولي. وقد أدى مؤتمر ستكهولم (1972)، الذي تمخض عنه أول قانون دولي في مجال البيئة ، إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ( UNEP يونيب)، الذي أحدث بدوره مجموعة الخبراء الحكومية الدولية للتطورات المناخية (GIEC) ، وذلك استجابة لطلب **مجموعة الدول الصناعية السبع**. وقد كلفت هذه المجموعة بتقييم تأثير الانسان على التغيرات المناخية من وجهة نظر علمية ، وكذا قياس المخاطر واقتراح استراتيجيات التكيف والتخفيف.

أحدث مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (CNUCED) سنة 1992. وأطلق على هذا المؤتمر اسم "قمة الأرض" أو "مؤتمر ريو". وشهد حضور 182 دولة للنقاش حول مستقبل الأرض. وشكلت قمة الأرض في نسختها الأولى فرصةً للتوافق حول مفهوم التنمية المستدامة، التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون رهن احتياجات المستقبل. وقد وضعت قمة الأرض إطاراً لاجتماعات دولية سنوية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية .

و أدت هذه القمة إلى إنشاء "مؤتمر الأطراف "(COP) بهدف الحفاظ على المجهودات المبذولة من أجل محاربة التغيرات المناخية. وقد سمح المؤتمر في نسخته 21 بباريس بإبرام اتفاقية تاريخية ترمي إلى احتواء الاحتباس الحراري دون درجتين مئويتين، مقارنةً مع مستويات ما قبل الفترة الصناعية .

وسيركز مؤتمر الأطراف في نسخته 22 المنعقد في المملكة المغربية بمدينة مراكش من 7 إلى 18 نونبر على تطبيق الالتزامات الوطنية لرفع هذا التحدي .

وتكتسي المالية أهمية بالغة ضمن هذه المعادلة، وذلك على مستويين .

أولاً، تعتبر تعبئة الاستثمارات المالية من أجل التنمية المستدامة شرطاً ضرورياً لتحقيق الانتقال المرغوب فيه إلى اقتصاد عالمي مستدام. وقد قدر تقرير 2014 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) المبلغ الذي يتطلبه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ب 5 إلى 7 مليارات دولار أمريكي، كما قدر احتياجات الدول النامية بحوالي 3.9 مليار دولار سنوياً، علماً بأنها لا تتوفر حالياً إلا على 1.4 مليار دولار. ولن تستطيع التمويلات العامة تغطية سوى جزء قليل من هذه الاحتياجات. من جانبها نصت اتفاقية باريس على أنه سيتم دعم الدول النامية من أجل تحقيق أهدافها سواء فيما يتعلق بالتخفيف أو التكييف، لاسيما من خلال مساعدة مالية مقدمة من طرف الدول المتقدمة. وقد تم تحديد سقف المساعدة المناخية لصالح الدول النامية في 100 مليار دولار سنوياً ، وستتم مراجعته لاحقاً سنة 2025.

وهكذا لم يصبح الانتقال إلى مالية مستدامة حاجة فقط، بل ضرورة. وقد عملت من أجل ذلك العديد من الدول، خاصة منها النامية والصاعدة. وشرعت في إصلاحات هيكلية لقطاعها المالي من أجل مواكبة التنمية المستدامة. وأظهر البحث الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 2014 حول صياغة نظام مالي مستدام أن هناك "ثورة هادئة" تهدف إلى إدماج التنمية المستدامة في هيكل النظام المالي. وتقود هذه الثورة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى على مستوى السوق بما فيها وكالات التصنيف والبورصات.

وقد سلم قادة الدول وحكومات مجموعة العشرين في اجتماعهم المنعقد في الصين يومي 4 و5 شتنبر2016 بضرورة الرفع من التمويلات الخضراء من أجل دعم نمو عالمي مستدام على الصعيد البيئي. ويمكن رفع هذا التحدي بواسطة الحلول التي تقدمت بها مجموعة العمل في ميدان المالية المستدامة التي أنشأتها مجموعة العشرين بموجب المقرر الذي تم نشره في يوليوز 2016، من أجل الرفع من قدرات النظام المالي على تعبئة رؤوس أموال خاصة للاستثمارات الخضراء. وفيما يلي الخيارات السبع التي تم اقتراحها :

- وضع إشارت وأطر عمل استراتيجية واضحة موجهة إلى المستثمرين ، لصالح التمويلات الخضراء ؛
- توسيع شبكات التعليم لتعزيز القدرات في هذا المجال ؛
- دعم تنمية الأسواق المحلية للإصدارات الخضراء ؛
- تشجيع التعاون الدولي / الجهوي / الثنائي لتسهيل الاستثمارات العابرة للحدود في الإصدارات الخضراء ؛
- تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات حول المخاطر البيئية والمالية ؛
- تحسين مقاييس النشاطات المتعلقة بالتمويلات الخضراء وآثارها، من خلال مؤشرات سيتم تطويرها.

## 2. السياق الوطني

يرسخ القانون الإطار رقم 99-12 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مفهوم التنمية المستدامة كقيمة أساسية ومشتركة بين جميع مكونات المجتمع ، وكمنهجية يجب تطبيقها في إطار السياسات العمومية للتنمية العامة والقطاعية.

يعرف هذا النص التنمية المستدامة بكونها "مقاربة للتنمية ترتكز على عدم الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية والتي تهدف إلى الاستجابة لحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة في هذا المجال". وينص على أن التنمية المستدامة تمثل " قيمة أساسية تتطلب من كل مكونات المجتمع إدماجها ضمن أنشطتها . وتعتبر سلوكاً ملزما لكل المتدخلين في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للبلاد".

ويلزم القانون المشار إليه أعلاه الشركات الخاصة ، بالإضافة إلى الدولة ، بتشجيع وتمويل برامج البحث والتطوير في خدمة مهن البيئة والتنمية المستدامة ، وكذا الحرص على :

- اعتماد أساليب التموين والاستغلال والإنتاج والتدبير المسؤولة والتي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة ؛
- تقييم آثار انشطتها على البيئة بشكل دوري ؛
- الحد من الآثار السلبية التي تخلفها أنشطتها على الأوساط والأنظمة البيئية التي تنتمي إليها ؛
- المساهمة في نشر قيم التنمية المستدامة مع فرض احترام البيئة على مزوديها ؛
- اعتماد تواصل شفاف فيما يخص التدبير البيئي.

علاوةً على ما سبق ، أصبحت الحكومة ملزمة بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (SNDD) بغية تمكين جميع الأطراف المعنية من التعرف على التوجهات الرئيسية في هذا المجال.

وتعتمد هذه الاستراتيجية التي تم نشرها نهاية 2014 على الرؤية التالية : "تطوير اقتصاد أخضر وشامل في المغرب في أفق 2020 " ، كنتيجة لتشخيص معمق ينبني على أربع ركائز أساسية للتنمية المستدامة، وهي الاقتصاد والبيئة والجانبين الاجتماعي والثقافي.

وتقدر ميزانية تفعيل الانتقال إلى اقتصاد أخضر و شامل بحوالي 97 مليار درهم ، ستتحمل الدولة تكلفتها في حدود الثلث. لذلك ينتظر من القطاع المالي أن يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. ويتعلق المحور الاستراتيجي الرابع لاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بالتعزيز الضروري للأدوات الاقتصادية و المالية وتفعيل سياسة جبائية بيئية. وفيما يخص محاربة التغيرات المناخية ، اعتبرت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مالية المناخ محوراً استراتيجيا لكونها دعامة مشاريع التخفيف والتكيف على الصعيد الوطني.

وكانت المملكة المغربية من بين أول الدول التي قدمت ما يسمى بالمساهمات المعتزمة المحددة على المستوى الوطني (INDC) ، مؤكدةً بذلك التزامها لصالح التنمية المستدامة و البيئة. وتغطي INDC ما يتعلق بالتأقلم مع التغيرات المناخية، بالإضافة إلى التخفيف من حدتها. وبالرغم من كونه عنصراً جوهرياً ، إلا أن القليل من الدول قامت بإدماجه في مساهماتها الوطنية.

وعليه فإن المغرب يلتزم بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى 32% في أفق 2030 ، بما في ذلك تخفيض غير مشروط يبلغ 13% ، ويتطلب من المغرب تعبئة 10 مليارات دولار من الموارد الذاتية ، من خلال المشاريع الرئيسية لمخططات الطاقة الشمسية والريحية . ومن جانبه يحتاج التخفيض الإضافي الذي يبلغ 19% إلى ميزانية تصل إلى 35 مليار دولار ، الشيء الذي يبقى رهيناً بالولوج إلى مصادر تمويل جديدة ، خاصة الصندوق الأخضر للمناخ ، بالإضافة إلى ابرام اتفاقية ملزمة جديدة تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" CCNUCC".

لذلك فإن مسألة التمويل تطرح نفسها بشدة ، لكون نجاح تفعيل التزامات المغرب لصالح التنمية المستدامة يبقى رهيناً بقدرته على تعبئة الموارد المطلوبة.

لا يزال القطاع البنكي المغربي يدعم طوعاً المخططات القطاعية للمملكة (مثال : Maroc Vert ) وانتقالها الطاقي الهادف إلى الحد من تبعيتها الطاقية و آثارها البيئية.

ومن جهة أخرى، قدم قطاع التأمينات منذ 2011 تأميناً "متعدد المخاطر المناخية" يمكن من حماية الاستثمارات في المدخلات المرتبطة بزراعة الحبوب أمام مجموعة من المخاطر المناخية ( الجفاف ، فائض المياه ، البرد ، الصقيع ، الرياح وخاصة الرياح الرملية). وقد عرفت المساحة المغطاة بهذا التأمين توسعاً تدريجياً خلال السنوات المنصرمة لتبلغ مليون هكتار في السنة الزراعية 2016/2015 .

لكن هذه المبادرات تبقى فردية. و يبقى نجاح الانتقال "الأخضر" والتنمية المستدامة رهيناً بوجود رؤية مشتركة للمالية المستدامة ، مدعومة باستراتيجية شاملة تشرك جميع الأطراف المعنية . هذه الرؤية سيتم عرضها فيما يلي في خارطة الطريق.

## 3. أهداف خارطة الطريق

تقوم خارطة الطريق بجرد الإجراءات التي يجب اتخذها من أجل اصطفاف القطاع المالي المغربي بشكل منظم وتدريجي لمواجهة رهانات التنمية المستدامة وكذلك من أجل إحداث "مالية مستدامة" حقيقية متعددة الأبعاد ، تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية، ولاسيما تلك الناجمة عن التغير المناخي و الاجتماعي و كذا على مستوى الحكامة.

و تحتاج إلى أن تراجع و تحين بشكل دوري حتى يتسنى لها مواكبة حركية السوق.

## 4. خارطة الطريق

على أساس أفضل الممارسات الدولية و المشاورات التي تمت مع الأطراف المعنية ، بما فيها الجهات الرقابية والمهنيين ، تتماشى خارطة الطريق الرامية إلى الانخراط في التنمية المستدامة مع التوجهات التي حددها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، وتأخذ بعين الاعتبار كذلك التوجهات الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

و تتمحور حول خمس محاور:

- توسيع الحكامة المبنية على المخاطر لتشمل المخاطر الاجتماعية و البيئية؛
- تطوير أدوات و منتجات مالية مستدامة؛
- تعزيز الإدماج المالي كناقل للتنمية المستدامة؛
- تقوية القدرات في مجال المالية المستدامة؛
- الشفافية و انضباط السوق.

و يضم كل محور حسب النشاط: قطاع البنوك، التأمينات، سوق الرساميل و كذا المركز المالي للدار البيضاء. بينما تقتضي بعض التدابير عملا مشترك تساهم فيه مختلف مكونات القطاع المالي.

## I. توسيع الحكامة المبنية على المخاطر لتشمل المخاطر الاجتماعية و البيئية

يقتضي انحياز النظام المالي من التنمية المستدامة مراعاة عدد من عوامل الاستدامة في قرارات التمويل و الاستثمار، من خلال إدراج معايير المخاطر البيئية، و الاجتماعية ، و الحكامة في نظم و مساطير صناعة قرارات الفاعلين في القطاع المالي.

يجب أن يتم أخذ هذه المحاور بعين الاعتبار ، بحيث أنها تؤثر على سلوك الفاعلين منذ بداية العلاقة مع العملاء من خلال تقديم النصائح الضرورية لهم و تحسيسهم بالرهانات البيئية، والاجتماعية ، و الحكامة، و في الأخير لأخذ القرارات و تعريف كيفيات و شروط التمويل /الاستثمار.

و يتضمن إدراج العوامل المستدامة ثلاث خطوات رئيسية:

- **الخطوة الأولى**: التقييم المنهجي لآثار الاستدامة الإيجابية و/أو السلبية لمشاريع/قرارات التمويل و الاستثمار، من خلال إدراج عوامل الاستدامة، المسماة ب"عواملESG " في أنظمة التدبير و تقييم المخاطر.
- **الخطوة الثانية:** ترجمة آثار الاستدامة على شكل فرص/مخاطر مالية. فعلى سبيل المثال، تمثل الطاقات المتجددة فرصا استثمارية. و من جهة أخرى قد تتسبب الآثار السلبية في مخاطر مالية مرتبطة بانخفاض الأصول القائمة عليها أو إلى مخاطر السمعة.
- **الخطوة الثالثة:** تحسين آثار الاستدامة المرتبطة بقرارات التمويلات والاستثمارات من خلال نهج سياسات ملائمة. وقد تم جرد عدد من المقاربات من طرف الحلف الدولي من أجل التنمية المستدامة (GSIA)، لا سيما:
  - التصفية التي تقتضي استبعاد أو تفضيل المشاريع/الأصول/و القطاعات على أساس معياري موجه إلى الاستدامة.
  - الاستثمار القطاعي الموجه إلى مشاريع مستدامة في ميادين معينة (الطاقة، الفلاحة، التكنولوجيا الخضراء.....).
  - الإدماج الذي يجعل من قرارات الاستثمار مشروطة بالتحليل المركب من الجانب المالي و المستدام.

**التدابير المقترحة**

**تدابير عرضية على مستوى القطاع المالي :**

- مصاحبة القطاع المالي بكل مكوناته (البنوك، التأمينات، و سوق الرساميل) من أجل وضع و اعتماد ميثاق "المالية المستدامة" يكون الغرض منه ثلاثي الأبعاد:
  - أخذ التزامات مالية و /أو استثمارية بشأن التمويل المستدام؛
  - أخذ التزامات على مستوى المسؤولية الاجتماعية و البيئية؛
  - تحسيس العملاء و المصدرين في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب حول الانشغالات البيئية و الاجتماعية و تشجيع ثقافة الوقاية من المخاطر البيئية.

**القطاع البنكي:**

- ملاءمة أنظمة التنقيط الداخلي للبنوك بحيث تشمل عوامل الاستدامة، (عوامل ESGF) في مساطير تقييم مخاطر الائتمان و أخذ قرار التمويل أو/و الاستثمار، كما هو الشأن بالنسبة لعوامل التقييم الأخرى المأخوذة بعين الاعتبار (الحكامة، الوضعية المالية، الاستدانة، الممتلكات، قطاع الأنشطة،...).

- إلزام البنوك من أجل الانخراط في منهجية للتعرف على خطر الكاربون الذي تشتمل عليه محفظتهم من الأصول، و تقييم الآثار حسب منهجية يجب تحديدها.

**قطاع التأمينات:**

- تمويل مشاريع طاقية والاستثمار في قيم بيئية حاملة لقيمة مضافة من خلال استثمار 6 ملايير درهم من الأصول تحت التدبير في "أصول خضراء"، في أفق 5 سنوات؛
- خفض الأثر البيئي الخاص بالقطاع من خلال الزيادة في استعمال التقنيات الرقمية عوض الورق و كذا من خلال تحسيس العاملين و شبكة التوزيع حول الانشغالات.

**قطاع سوق الرساميل:**

- مصاحبة المصدرين الذين يلجؤون إلى دعوة الجمهور للاكتتاب من أجل أن يدرجوا في نموذج الحكامة، البعد المناخي، و التنمية المستدامة.
- التنصيص في التقرير السنوي حول الحكامة الذي سيطالب به المصدرون في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب ، على ضرورة تقديم تصريح مدقق حول مراعاة الأبعاد السالف ذكرها.
- مصاحبة شركات تدبير الأصول حتى تضع مساطير تقييم البصمة الكربونية لمختلف أنواع الصناديق (صناديق التوظيف الجماعي للأوراق المالية، صناديق التوظيف الجماعي لرأس المال، صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد، صناديق التوظيف الجماعي للعقار..) التي تديرها هذه الشركات.

## II. تطوير منتجات مالية خاصة بالتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة تحديا يستدعي توفير إمكانيات مالية مناسبة

من أجل الإجابة على هذا الأمر، يطالب الفاعلون في القطاع المالي بملاءمة منتجاتهم وخدماتهم مع متطلبات عملائهم من حيث تمويل التكنولوجيات النظيفة، و النجاعة الطاقية .. و كذا ما يتعلق بتغطية المخاطر الناجمة عن آثار التغيرات المناخية.

يقتضي وضع هذه الأدوات المالية المبتكرة في خدمة التنمية المستدامة أولا، تعبئة موارد قارة، تجيب على الانشغالات البيئية و الاجتماعية. فإن كان عدد من الصناديق الدولية (صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، الصناديق الخيرية) تمارس نشاطاتها في هذا الإطار، فإن تعبئة ادخار "مستدام" أو "أخضر" يبقى أمرا أساسيا ينبغي مراعاته.

**التدابير المقترحة**

تدابير على مستوى القطاع المالي

- *المساهمة في اعتماد تعريف مشترك للأصول و الأدوات "الخضراء"، و المعايير الموحدة لتقنين/مطابقة المشاريع و كذا وضع آليات لمراقبتها؛*

**القطاع البنكي:**

- حث البنوك من أجل اللجوء و اعتماد موارد "خضراء"، لاسيما من خلال خطوط التمويل الدولية المرتبطة بهذا الموضوع (صندوق أخضر من أجل المناخ،...) وإصدار سندات خضراء.
- تعزيزتطوير منتجات الادخار الأخضر(الخاصة بتمويل مشاريع التنمية المستدامة)، و لا سيما حساب الادخار الأخضر من أجل الأجيال الجديدة الذي سيمكن من تعبئة الادخار الصغير لفائدة مشاريع استثمارية بيئية مع تحسيس المدخرين حول رهانات التنمية المستدامة. يمكن أن تستفيد هذه المنتجات من إطار جبائي تحفيزي.
- تقوية و توسيع عروض التمويل الخاصة بمشاريع التمويلات المستدامة مع التركيز على الابتكار؛

- اللجوء، إذا اقتضت الضرورة، إلى إمكانية وضع بنك المغرب لآلية من أجل إعادة تمويل القروض الممنوحة من طرف البنوك للمشاريع المؤهلة، كما هو الحال بالنسبة لتمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة؛
- من جهة أخرى، يمكن لبنك المغرب ، بمناسبة الدورة 22 لمؤتمر الأطراف، و الذي يرأسه المغرب، أن يصدر ميدالية فضية تذكارية يعود جزء من أرباحها للمنظمات و المؤسسات الوطنية الناشطة في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة.
- ينوي بنك المغرب، من خلال هذه العملية، إطلاق مبادرة دولية من أجل إصدار وحدة نقدية من مجموعة وحيدة "خضراء" يمكن إصدارها على المستوى الدولي. يمكن أن تباع هذه الوحدة بقيمة تساوي دولار واحد. و سوف توجه الأموال المعبأة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة، خاصة مشاريع تحارب التغيرات المناخية.

**قطاع التأمينات:**

- تطوير منتجات الادخار "الأخضر"، كمنتجات الادخار للتقاعد بحيث تستمر رسوم التأمين في أصول خضراء. و يكون الهدف هو تعبئة 500 مليون درهم سنويا.
- توسيع عرض تغطية المخاطر المناخية و تطوير حلول تأمين المخاطر البيئية.

**قطاع سوق الرساميل :**

- خلق هياكل الاستثمار الخاصة بغية تعبئة و تحفيز الادخار الموجه للاستثمارات المستدامة.

يمكن لهذه الهياكل أن تندرج داخل الإطار التنظيمي الحالي الذي ينظم صناديق التوظيف الجماعي بالمغرب.

يمكن أن تأخذ شكل صناديق التوظيف الجماعي للأوراق المالية يتسم فضاؤها الاستثماري بمعايير بيئية أو صناديق التوظيف الجماعي لرأس المال يكون الغرض منها تمويل مشاريع تحقق فعالية/ترشيد الموارد، الحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة بشكل عام.

قد تشكل صناديق التسنيد قنوات لتمويل المشاريع المستدامة من خلال بيع المؤسسات المبادرة لأصول خضراء.

و ستحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تطوير إطارها التنظيمي لتأطير أجود، للمعلومات الواجب تقديمها من طرف الصناديق ذات التوجه الأخضر.

تفضيل/تشجيع إصدار السندات الخضراء: في المغرب، ينظم إصدار السندات من خلال قانون الشركات المساهمة، و قانون دعوة الجمهور للاكتتاب، و ظهير الالتزامات و العقود وكذا النصوص التطبيقية لهذه القوانين.

سيسمح هذا الإطار بتحقيق إصدارات السندات الخضراء؛ و يمكن إدراج الشروط الخاصة المتعلقة باستعمال الأموال التي تم جمعها و المعلومات و التقارير الواجب تقديمها، في عقود الإصدار و في وثيقة المعلومات.

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل باستكمال هذا الإطار التنظيمي من خلال وضع المقتضيات الضرورية لتأطير هذا النشاط منذ المراحل الأولى للإصدارات و طوال حياة السندات المصدرة. و ستضع الهيئة، إن اقتضى الحال، التحفيزات الملائمة بهذا الشأن.

و ستسمح هذه التدابير للسوق المغربي للسندات بأن يصبح مرجعا على المستوى الجهوي لإصدارات السندات الخضراء.

## III. تعزيز الإدماج المالي كناقل للتنمية المستدامة

في عالم مالي يزداد تعقيدا، أصبح الإدماج المالي عاملا هاما من عوامل الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، اللتان تعتبران اثنين من المكونات الرئيسية للتنمية المستدامة.

حيث يلعب الإدماج المالي دورا حاسما في الحد من الفقر ويمكن، الأفراد والشركات، من الوصول إلى تكلفة منخفضة لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية ملائمة لاحتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات، الادخار والائتمان والتأمين) التي تقدمها المؤسسات الخاضعة للرقابة والمسؤولة.

وقد أثبتت الأبحاث أن الإدماج المالي يساعد على:

- القضاء على الفقر المدقع؛
- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي؛
- تعزيز الصحة والرفاه؛
- تعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد،
- تعزيز المساواة بين الجنسين

يمكن أن يكون الإدماج المالي وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و هو نفس الهدف الآن للخيارات الصحيحة لتحسين مصير الأجيال القادمة بطريقة مستدامة.

منذ سنوات، وضع المغرب تطور الإدماج المالي في مركز اهتماماته. وقد اتخذ العديد من الإجراءات والإصلاحات من قبل مختلف الهيئات العامة والخاصة في هذا الشأن : الهدف الرامي إلى إنشاء وتعزيز أسس صحية ومتينة للمالية المسؤولة والمستدامة تخدم مختلف فئات السكان والشركات.

وقد تم حتى الآن إحراز تقدم كبير على مستوى الإدماج المالي، غير أنه لا تزال هناك تحديات للوصول ولاستخدام الخدمات المالية (الفوارق القائمة بين المناطق الريفية والحضرية، وبين الرجال والنساء، و الاستخدام غير الفعال دائما للخدمات البنكية ...) وتنسيق الإجراءات في اطار استراتيجية وطنية.

**التدابير المقترحة**

القطاع البنكي ومقدمو خدمة الدفع:

- وضع الإدماج المالي الرقمي من خلال إنشاء حل للدفع بواسطة الهاتف النقال الوطني على نطاق واسع وبتكلفة منخفضة ليصبح ناقلا هاما للشمول المالي.

- تسريع ولوج السكان إلى الخدمات المالية

- الحد من السيولة المتداولة.

ومن المزمع إنشاء تجربة سنة 2017، يليها إطلاق فعلي بحلول نهاية نفس السنة.

- كما تم تنفيذ الإطار القانوني لتطوير مثل هذا العرض من خلال إدماج فئة جديدة من المؤسسات غير البنكية "مؤسسات الدفع" في القانون البنكي الجديد. يمكن لهذه المؤسسات، التي سيتم اعتمادها من طرف بنك المغرب في عام 2017، أن تفتح حسابات الدفع وتقدم خدمات الدفع (الادخار، والتحويلات، الأداء ...). وقد تمت الموافقة على التنظيم الخاص بها من قبل لجنة مؤسسات الائتمان في يونيو 2016.

حددنا في هذه المرحلة التدفقات الأولى من المعاملات التي قد تكون غير مادية (خصوصا التحويلات المحلية بين الأفراد لمبالغ صغيرة، وشراء من قبل الأفراد في إطار التجارة المجزأة، وشبكة دفع فواتير الماء والكهرباء وشراء بطاقات شحن الهواتف)، والاحتياجات التكنولوجية والمنصات التقنية لتنفيذ أو تغيير، والتكييف والتطورات في العمل والمسارات التكاملية بين وسائل الدفع الموجودة والدفع بواسطة الهاتف النقال.

إن نجاح اعتماد هذا الحل من قبل الغالبية يتطلب إنشاء مجموعة من الحوافز بما في ذلك ترتيب التعريفة الضريبية.

**تدابير عرضية:**

- تقليل الفوارق بين الجنسين من حيث فرص الولوج للخدمات المالية الرسمية من خلال تطوير المؤسسة المغربية للتثقيف المالي (برامج حصرية للنساء كجزء من خطتها الاستراتيجية 2017-2019، (ب) تحفيز مقدمي الخدمات المالية على تطوير منتجات وخدمات جديدة مناسبة لاحتياجات المرأة بشكل عام وسيدات الأعمال على وجه الخصوص، و (ج) وضع مؤشرات المتعلقة بالجنسين.

- في الواقع، هناك فوارق كبيرة بين الجنسين من حيث فرص ولوج الخدمات المالية الرسمية. في الاقتصادات النامية. حيث أن للنساء فرص أقل ب 20٪ أقل من فرص الرجال فيما يخص امتلاكهن لحساب وديعة و 17٪ أقل للحصول على قرض من مؤسسة رسمية وذلك برسم السنة المنصرمة. و يظهر هذا التباين جلي في قاعدة الهرم الاجتماعي والاقتصادي حيث خلق بالتالي حلقة مفرغة: فمن دون الحصول على التمويل، لا يمكن للمرأة اغتنام الفرص التي تتيحها السوق، مما يضخم الفوارق بين الجنسين.

- ومن خلال السماح للنساء بالادخار وتلقي التحويلات المالية بكل أمان، وايضا السماح لهن بالاقتراض لبدء أو توسيع الأعمال التجارية، فإننا نحسن من ظروف معيشتهن معيشة أسرهن، وذلك لكون النساء يستثمر بشكل أكبر في مجالات الصحة والتعليم، وبشكل أعم في مجالات التي من شأنها أن تعود بالنفع على أطفالهن.

- في المغرب، على الرغم من أن معدل المصرفي يقارب 70٪، فإن 61٪ من العملاء الذين لديهم حساب وديعة هم من الرجال.

- وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي يهدف إلى تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في الإدماج المالي في المملكة ووضع خريطة طريق توضح الأولويات والأدوار ومسؤوليات الجهات المعنية.

- اعترافا بالدور الحاسم للإدماج المالي في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، قامت السلطات المغربية في السنوات الأخيرة بمجهودات جبارة من أجل تعزيز ولوج واستخدام الخدمات المالية وتحسين نوعيتها، ليس فقط لفائدة الأفراد ولكن أيضا للشركات. كما تظهر المبادرات التي ينفذها بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية إرادة قوية لتعزيز الإدماج المالي. وقد تم التعرف على هذه الجهود التي يبذلها البنك الدولي كجزء من مهمة برنامج تقييم القطاع المالي التي تركز على التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب.

كما يعتبر إجراء تحقيق فندكس الذي يمكن من تشخيص موثوق ل "الطلب " لتحديد أفضل للمبادئ التوجيهية الاستراتيجية وكذا تنفيذ الهيكل الإداري المناسب لاستراتيجية الإدماج المالي الوطني، من المراحل الأولى في تطوير هذه الاستراتيجية، سيتم تحديد خطة مدتها ثلاث سنوات الخطة الاستراتيجية الأولى للفترة 2017-2019.

## IV. تقوية القدرات في مجال التمويل المستدام

ضعف قدرة الفعاليات الاقتصادية والمالية، ولا سيما الناجمة عن سوء فهم للقضايا، تملك ضعيف لأداة تقنية وإدارة المخاطر ... وغالبا ما يكون العائق الأول أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة. وغالبا ما يؤدي إلى ضعف في إدارة مؤسساتهم، من خلال أوجه القصور في أداء المنظمات والعجز تأهيل القوى العاملة.

تعزيز قدرات الأطراف المعنية بمجال التنمية المستدامة يبدو ضروري لوضع تمويل مستدام حقيقي.

**التدابير المقترحة**

تدابير عرضية

- توسيع نطاق عمل المؤسسة المغربية للتثقيف المالي إلى المسائل البيئية والتمويل المستدام، بما في ذلك من خلال دمج هذه الموضوعات في المناهج الدراسية التي يجري تطويرها في التجميع مع الوزارات المعنية.

إشراك القطاع المالي لتنفيذ برامج تدريبية لموظفيها لتحسيسها بقضايا التنمية المستدامة وتعزيز فهمهم وتقديرهم للمخاطر الكامنة.

**سوق الرساميل**

- بالإضافة إلى الإجراءات التي تنفذ تحت رعاية المؤسسة المغربية للتثقيف المالي ، تطوير طرق أخرى للتحسيس بالمسائل البيئية ودور الأسواق المالية في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري (مثل كبسولات التعليمية على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل)

- دمج التمويل المستدام لقاعدة الحد الأدنى للمعارف المطلوبة من المهنيين الذين سيتم تقييمها في تمكين الأفراد ممارسة وظائف معينة الاختبارات داخل الوكالات تحت رقابة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

- بورصة الدار البيضاء ستتطور وحدة التدريب التعلم الإلكتروني لعامة الناس للتحسيس بأهمية اعتماد منهج مسؤول في الخيارات الاستثمارية وبيئيا واجتماعيا، ...

**القطب المالي للدارالبيضاء**

- دمج وحدات تدريبية حول التمويل الأخضر في أكاديمية القطب المالي للدارالبيضاء
- تنظيم اوراش عمل ومحاضرات للشركات الأعضاء للأنظمة الإيكولوجية للقطب المالي للدارالبيضاء وما بعده

### ٧. الشفافية وانضباط السوق

التحول إلى اقتصاد أخضر اجتماعيا وبيئيا يجب أن يصاحبه مجهود من الشفافية فيما يتعلق بانبعاثات الكربون الحالية و الإجراءات في مجال التنمية المستدامة والعواقب البيئية والاجتماعية للأنشطة وتمويلها. التواصل ذات أهمية جوهرية من حيث أنه يتيح للمستثمرين والمتعاملين في السوق على التكيف تدريجيا إلى هذه النقلة النوعية وإقامة حلقة حميدة من أجل فهم أفضل لمخاطر الغد واتخاذ القرارات المناسبة، بينما يساعد على التخفيف من آثار التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

**التدابير المقترحة**

**القطاع المصرفي**

تعزيز وتحسين التواصل بشأن السياسات والأنظمة التنمية المستدامة من خلال نشر تقرير خاص بشأن سياسات الاستدامة، بما في ذلك كيفية اتخاذ قرار منح القرض مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاجتماعية والبيئية والحكامة، فضلا عن الوسائل المستخدمة للمساهمة في التمويل المستدام.

اصدار تقرير خاص حول سياسات الاستدامة،

**سوق الرساميل**

تتطلب، من الآن فصاعدا، إن الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعزيز التزامات المعلومات من مصدري: أي شركة ترغب في الذهاب العامة مذكرة بشأن الأثر البيئي والاجتماعي لأنشطتها. و، تعميم هذا الإجراء في وقت لاحق لجميع الشركات المتداولة علنا إلى تحقيق وفورات وسيتم دمج التزامات الإبلاغ الدورية.

وضع دليل لمصدري التي توفر مرجعا لإعداد اصدارات سندات الخضراء والتواصل المناسب على استخدام الأموال والأثر البيئي للمشاريع الممولة.

وضع دليل للشركات العامة تحقيق وفورات لإنشاء تقارير استدامتها.

تعزيز متطلبات الإفصاح لمسيري الأصول: إن تمديد الالتزام من المعلومات الاجتماعية والبيئية لجميع الشركات المصدرة لإتاحة للمستثمرين المعلومات اللازمة لتقييم أثر استثماراتهم. تسعى الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتحقيق هده الأهداف على المدى المتوسط، عبر إدخال شروط جديدة للحصول على معلومات والشفافية البيئية والاجتماعية لمسيري الأصول

تعتزم بورصة الدار البيضاء وضع في المدى القصير جدا، مؤشر "المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكامة" التي من شأنها أن تشمل الشركات المدرجة وفقا لأعلى تصنيف في الترتيب من قبل وكالة التصنيف المتخصصة Eiris Vigeo. وهذا مؤشر تسمح بتقييم أفضل من حيث الشركات الأكثر الفاضلة على "المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكامة " في الشروط المنصوص عليها في إدارة المخاطر والاتصالات والامتثال البيئي العالمي، وقياس أدائها على نحو أفضل الأسهم والمساهمة في إنشاء مجموعة متنوعة من الاستثمارات (للحصول على أموال لانكا والمستثمرين ...).

# خارطة طريق
# القطاع المالي المغربي
# لتطوير مالية مستدامة
# في إفريقيا

# خارطة طريق القطاع المالي المغربي لتطوير مالية مستدامة في إفريقيا

تم إعداد هذه الوثيقة بتنسيق من بنك المغرب ومساهمة:

- الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛
- هيئة القطب المالي للدار البيضاء؛
- بورصة الدار البيضاء؛
- المجموعة المهنية لبنوك المغرب؛
- الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

**أكتوبر 2016**

## ملخـــص

تعتبر التنمية المستدامة قضية دولية تتطلب التزام وتعبئة مجموع الأطراف المعنية بجميع البلدان.

وحددت الأطراف المشاركة في اتفاق باريس هدف حصر ارتفاع درجة حرارة الأرض دون درجتين مئويتين مقارنة بالمستويات المسجلة في عصر ما قبل الصناعة، مع استهداف الحياد الكربوني، إلى غاية نهاية هذا القرن. وبغية ذلك، قدمت تعهدات قوية من خلال مساهماتها الوطنية المحددة على الصعيد الوطني سواء من حيث تقليص إصداراتها من الغازات المسببة للانبعاث الحراري أو من حيث الملاءمة لتعزيز قدرتها على التصدي للتغيرات المناخية.

إلا أن تفعيل هذه التعهدات يبقى رهينا بقدرة هذه الأطراف على تعبئة وسائل التمويل اللازمة.

وينص اتفاق باريس على ضرورة تقديم الدعم للدول الناشئة لتمكينها من بلوغ أهدافها- سواء من حيث تخفيف إصداراتها من الغازات أو للتلاؤم مع التغيرات المناخية- لاسيما من خلال (1)المساعدات المالية المقدمة من الدول المتقدمة، (2) ونقل التكنولوجيات، (3) وتعزيز القدرات. وتم تحديد سقف المساعدات المناخية المقدمة للبلدان الناشئة في 100 مليار دولار سنويا مع مراجعة مبرمجة لهذا المبلغ على أبعد تقدير في 2025.

إلا أنه يجب الإقرار بصعوبة تنفيذ هذه الوعود بالتمويل وبأن الموارد المتاحة بالنسبة للبلدان الناشئة تظل دون حاجياتها بكثير.

إن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2014 حول الاستثمار في العالم قدّر الحاجة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في مبلغ يتراوح بين 5 و 7 ملايير دولار أمريكي وأن البلدان النامية سوف تحتاج وحدها سنويا إلى حوالي 3,9 مليار دولار أمريكي في حين لا تتوفر حاليا سوى على 1,4 مليار دولار أمريكي.

إن القارة الإفريقية بالتحديد تشكو من هذه المعضلة، لأنها معرضة مباشرة لتأثيرات تغير المناخ. ومن المفارقات أن هذه القارة تحتضن أقل من 3٪ من مشاريع التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في حين تستفيد فقط من أقل من 5٪ من مجموع المبالغ الموجهة لتمويل حماية المناخ.

صحيح أن صناديق دعم مبادرات ومشاريع مكافحة تغير المناخ موجودة اليوم في جميع أنحاء العالم، إلا أنها متمركزة بشكل حصري في البلدان المتقدمة، مما يجعل الوصول إليها صعبا على الدول الأكثر هشاشة، سواء نظرا لإجراءاتها المعقدة أو لموقعها الجغرافي.

إن البلدان النامية، بالنظر إلى حجم احتياجاتها، لا يمكنها أن تعتمد فقط على مساعدات دول "الشمال". فلابد لدول "الجنوب" من وضع آليات لتعبئة مواردها الذاتية. علاوة على ذلك، يتطلب انتقال إفريقيا نحو اقتصاد أكثر استدامة إنشاء سوق مالي إفريقي أخضر قادر على مرافقته.

ويشكل تعزيز تحسيس مختلف الفاعلين الأفارقة برهانات التنمية المستدامة وبأهميتها الحيوية ضرورة لاتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة في هذا الصدد.

وبفضل خبرته المكتسبة من تجربته في مجال التنمية المستدامة، لاسيما من خلال السياسات القطاعية المختلفة على صعيد قطاع الزراعة والمياه والغابات والطاقات المتجددة والتنمية البشرية، وتماشيا مع التزامه المؤكد بالنهوض بالتعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب، فالمغرب مطالب بأن يضطلع بدور قيادي لإنشاء التمويل الأخضر على المستوى القاري.

إن المملكة المغربية تتوفر على مؤهلات هامة تشكل كلها رافعات من شأنها تمكين المغرب من المساهمة في ملاءمة القطاع المالي الإفريقي مع رهانات التنمية المستدامة وذلك بهدف دعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر مسؤولية.

من جهة أخرى، يتميز المغرب بالحضور القوي لقطاعه المالي في إفريقيا وروابط الشراكة والتعاون الراسخة التي نسجها الفاعلون العموميون والخواص المغاربة مع نظرائهم الأفارقة والتي ينبغي تعزيزها وتوسيعها لتشمل بُعد التنمية المستدامة لإنشاء سوق مالي إفريقي أخضر.

فالقطب المالي للدار البيضاء، باعتباره مركزا محوريا يهدف إلى استقطاب الاستثمارات نحو الفرص المتعددة التي توفرها القارة، يطمح إلى ترسيخ مكانته كمركز إفريقي في المنطقة في مجال مالية المناخ، وبالتالي يساهم في تعبئة الموارد اللازمة لدعم مكافحة تغير المناخ في إفريقيا.

وتتمحور خارطة طريق القطاع المالي المغربي من أجل إحداث التمويل المستدام في إفريقيا حول محورين استراتيجيين:

- تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والقاري في مجال التنمية المستدامة؛
- ترسيخ مكانة القطب المالي للدار البيضاء كمركز لمالية المناخ.

في نفس السياق، تنظم سلطات الإشراف على القطاع المالي ومهنيو القطاع بالمغرب، على هامش الدورة 22 لمؤتمر الأطراف، برئاسة المملكة المغربية، العديد من المؤتمرات والموائد المستديرة مع نظراء على الصعيد الدولي والقاري، تناقش أدوار هذه الهيئات في التنمية المستدامة وبشكل خاص العوامل الرئيسية لإنجاح إنشاء وتطوير سوق للمالية الخضراء في إفريقيا.

إن التوصيات الصادرة عن هذه الفعاليات، والتي تشكل اللبنة الأولى لتنفيذ خارطة الطريق، ستسهم في إثراءها وتطويرها في اتجاه تحسين الفعالية.

## 1. خارطة الطريق

1- تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والقاري في مجال التنمية المستدامة

تحتل المملكة المغربية منذ 50 عاما مكانة رائدة داخل القارة، التي تضعها في صلب خياراتها الاستراتيجية. فالتعاون بين المغرب وشركائه الأفارقة متعدد الأبعاد، حيث كان عسكريا ثم سياسيا، قبل أن يتم الارتقاء به ليشمل المجال الاقتصادي.

وقد راهنت العديد من الشركات المغربية في العقد الماضي على إفريقيا. وشمل هذا الاهتمام العديد من القطاعات بما في ذلك الاتصالات والتعدين والعقار والطاقة والصناعات الغذائية. ولم يشكل القطاع المالي استثناء لهذه القاعدة، حيث أن المجموعات البنكية المغربية الكبرى الثلاث حاضرة في أكثر من عشرين دولة جنوب الصحراء. وقد اتخذ قطاع التأمين أيضا نفس التوجه. ودعما لهذا التطور، أبرمت السلطات الحكومية وسلطات الإشراف المالي، منها البنك المركزي المغربي، العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع نظرائهم الأفارقة.

فهذه الدينامية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي جعلت المغرب ثاني مستثمر إفريقي في القارة بعد جنوب أفريقيا، اتخذت في السنوات الأخيرة بعدا جديدا يتمحور حول ضرورة التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

وتماشيا مع هذا الالتزام، وللمساهمة بشكل فعال في ظهور سوق التمويل الأخضر في إفريقيا، يجب على جميع المتدخلين في القطاع المالي المغربي العمل على تعزيز التعاون مع الفرقاء في القارة من أجل العمل بقوة وطوح على مكافحة التغيرات المناخية.

## التدابير المقترحة:

**القطاع البنكي:**

- تعزيز التبادل بين بنك المغرب ونظرائه الأفارقة في مجال التنمية المستدامة

- العمل على إنشاء مبادرة إفريقية للتنمية المستدامة
- تطوير الشراكة بين المجموعة المهنية لبنوك المغرب وأعضائها مع نظرائهم الأفارقة ومن دول الشمال وخاصة في إطار اتحاد البنوك الفرنكوفونية، واتحاد المصارف العربية ولجنة الاتصال بين المجموعة المهنية لبنوك المغرب والفدرالية البنكية الفرنسية "التنمية المستدامة".

**قطاع التأمين:**

- تبادل تجربة قطاع التأمينات المغربي في مجال تغطية المخاطر المناخية مع الدول الافريقية وتصميم نظام تغطية تبعات الكوارث الطبيعية .

**سوق الرساميل:**

- اقتراح دمج موضوع مالية المناخ في جميع الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات الشراكة والتبادل المبرمة مع السلطات التنظيمية لأسواق الرساميل.

- المساهمة، من خلال الهيئات الدولية والإقليمية المختلفة، منها الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تطوير المعايير الدولية لتقنين المالية الخضراء.

- تخطط الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتعاون مع بورصة الدار البيضاء لإطلاق، على المستوى القاري وعلى هامش COP22، مبادرة إفريقية لإشراك الجهات الرقابية والبورصات الأفريقية حول التزامات لتطوير أسواق رساميل خضراء في إفريقيا.

**القطب المالي للدار البيضاء:**

- تعزيز الشراكات الدولية مع المراكز المالية الخضراء المرجعية من أجل : البحث والابتكار، وتبادل الممارسات الجيدة، وتنظيم المؤتمرات والندوات حول التمويل الأخضر.

## 2. تموقع القطب المالي للدار البيضاء كمركز لمالية المناخ

إن القطب المالي للدار البيضاء، الذي يعد المركز المالي الخاص بإفريقيا والأداة الموضوعة من طرف المملكة لتكون في خدمة التنمية في القارة السمراء، يهدف إلى استقطاب تدفق الاستثمارات إلى العديد من الفرص التي توفرها القارة . ويتعلق الأمر على الخصوص بالاستثمارات المتعلقة بالملاءمة والتخفيف من تغيرات المناخ، والتي تحصل إفريقيا حاليا على نسبة ضئيلة منها (أقل من 5٪).

وتستعمل عدة جهات خضراء بالفعل القطب المالي للدار البيضاء كبوابة نحو القارة. ويطمح القطب المالي للدار البيضاء اليوم إلى تكثيف نظامه الإيكولوجي وبناء قاعدة محلية للخبرات المختصة في المناخ في إفريقيا، وجذب جميع الفاعلين في سلسلة قيم خضراء مهتمة بالأسواق الأفريقية .

ومن هذا المنظور، فإن من مهام القطب المالي للدار البيضاء تشجيع الفرص العالمية للاستثمارات الخضراء في القارة، من أجل تعزيز النظام الإيكولوجي من جهة و من جهة أخرى من أجل الاستحواذ على حصة أكبر من تدفقات التمويل العالمي في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، فتطوير نظام بيئي أخضر متمحور حول إفريقيا (خبراء القطاع في أفريقيا ،خبراء في البيئة والمناخ، والخبراء الماليين ومسيري الصناديق الاستثمارية الخضراء، ...) وتطوير الخبرات المحلية في هذا المجال سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد المشاريع المؤهلة للحصول على هذا التمويل، وبالتالي توجيه المزيد من رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار الأخضر في القارة.

وقد تم تحديد عدة عناصر لتسريع "التنمية المشتركة" للاقتصاد والمالية الخضراء في القارة :

**التدابير المقترحة**

- اقتراح قيم مخصصة لجذب الفاعلين العالميين في الميدان الأخضر للاستقرار في الدار البيضاء من أجل العمل بالمنطقة، وأيضا تشجيع المستثمرين الدوليين لتمويل المشاريع الخضراء الإفريقية.

وهو ما يمكن تنفيذه لاسيما من خلال وضع إطار مخصص لصناديق الاستثمار الخضراء تستند إلى شروط تحفيزية، على غرار صندوق الاستثمار إفريقيا 50 ، الذي تميز بفضل إبداعه الذي يجمع بين الخبرة والمهارة لتطوير مجموعة من المشاريع "القابلة للتمويل" في القارة.

- مرافقة مبادرة AAA " تكييف الزراعة في إفريقيا لمواكبة تغيرات المناخ " من خلال:

□ تعزيز اقتراح القيمة AAA ، عبر إطار محدد مخصص للصناديق الإفريقية

□ تسويق أكثر تحديدا لدى صناديق الاستثمار الفلاحية الموجهة نحو إفريقيا (العامة والخاصة) وكذلك شركات الخدمات ومراكز البحوث ومنظمات البحث الزراعي الأفريقية.

- تشجيع ظهور مركز البحوث والخبرات "تمويل المناخ" في خدمة أفريقيا (الهندسة، والهيكلة، وتمويل المشاريع الخضراء ...). هذا العنصر هو في غاية الأهمية لأن أفريقيا تعاني من مشكلة استيعاب التمويل، وذلك بسبب ندرة المشاريع "القابلة للتمويل" المؤهلة للحصول على هذا التمويل.

- بدء مبادرة "AFRI" (المنتدى الأفريقي للاستثمار المسؤول) كما هو الحال بالنسبة للاتحادات الإقليمية الأخرى (مثل Eurosif, UKSIF, USSIF...)، وسيهدف هذا المنتدى إلى تعزيز الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا في القارة الإفريقية (ISR) و ذلك من خلال ثلاث مهام رئيسية :

□ تعزيز مفاهيم الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا و كذا أفضل الممارسات بشأنها

□ إنشاء مركز للمعرفة حول الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا في أفريقيا

□ تقديم الدعم للمبادرات الخاصة بالشفافية ورفع التقارير والجودة.

وتتكون هذه الجمعية من مجموعة أساسية من المستثمرين المغاربة والأفارقة المساندين لمفهوم الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا وسوف تتمركز في الدار البيضاء لخدمة أفريقيا، مما من شأنه أن يعزز البعد الأخضر و كذا البعد الإفريقي لهذا القطب المالي

## 3. جدول أعمال مؤتمر الأطراف (COP 22): المالية المستدامة

**2 نونبر 2016**

- تم تنظيم حلقة نقاش حول موضوع "تغير المناخ : دور والتحديات التي تواجه قطاع التأمين،" من قبل الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين (FMSAR).

ويهدف هذا المؤتمر إلى الشروع في مناقشة مستفيضة مع الخبراء الوطنيين والدوليين حول التحديات والقضايا الناجمة عن تغير المناخ على قطاع التأمين.

وسيركز هذا النقاش على فرص الاستثمار في الطاقات النظيفة، وحماية الناس والممتلكات ضد الكوارث الطبيعية، و كذا ضعف أفريقيا أمام مخاطر المناخ، والحلول للتخفيف من تأثيرها من خلال آليات التأمين.

**4 نونبر 2016**

- يوم مالية المناخ: تنظم هيئة القطب المالي للدار البيضاء بشراكة مع الهيئة المالية "EUROPLACE " و البنك الأفريقي للتنمية، ومجموعة البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، وغيرها من المؤسسات الكبرى يوم مالية المناخ 2016.

ويهدف هذا الحدث إلى مواصلة إشراك الجهات المالية الفاعلة الخاصة في مجال المناخ من خلال هدفين رئيسيين: المساهمة في مد و انتشار مالية المناخ في جميع أنحاء العالم وخاصة في إفريقيا، مع مراعاة الخصائص المالية للقارة الإفريقية. (ب) تفعيل تعبئة الجهات المالية من خلال العمل الملموس.

**5 نونبر 2016**

- تم تنظيم الدورة الثانية لمنتدى مالية المناخ من طرف النادي الدولي لتمويل التنمية بالتعاون مع صندوق الإيداع والتدبير والوكالة الفرنسية للتنمية.

ويبحث هذا المنتدى في الرافعات والكيفيات والمقاربات التي من شأنها تشجيع انتقال الاقتصادات النامية إلى اقتصادات أكثر استدامة وكذا تفعيل الالتزامات التي تعهدت بها هذه البلدان، في إطار مساهمتها الوطنية المحددة، من خلال السياسات وخطط العمل الموضوعة مع التركيز على الجانب المالي، وخاصة في دعم مشاريع الملاءمة.

وسيتم تسليط الضوء على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبنوك التنمية خلال هذا الحدث.

**16 نونبر 2016**

- تنظيم ورشة عمل تحت عنوان "تشجيع تطوير أسواق الرساميل الخضراء في دول الجنوب" من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتعاون مع بورصة الدار البيضاء والوديع المركزي ماروكلير وهيئة الأمم المتحدة المستدامة للأوراق المالية.

ويهدف هذا الحدث إلى الجمع بين سلطات الإشراف على القطاع المالي والبورصات وغيرهم من الفاعلين في الأسواق المالية وكذا الخبراء الدوليين من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تمويل المناخ والنقاش حول التغييرات القانونية والتنظيمية والمبادرات التي تهدف الى مواكبة السوق المالية للتنمية المستدامة.

تهدف الورشة أيضا إلى المساهمة في النقاش حول السياق الخاص للبلدان النامية، وتحديد الحلول والآليات الفعالة لإقامة شراكات عالمية وإقليمية بين منظمي الأسواق المالية والبورصات والإيداع المركزية حول تمويل المناخ.